

الاستغناء بصيغة (فَعْلَاء) عن صيغة (أَفْعَل) في باب الصّفة المشبّهة

حسين عباس محمود الرفايعة

أستاذ دكتور- قسم اللغة العربيّة وآدابها- جامعة الحسين بن طلال- الأردن
drhussen948@yahoo.com

قبول البحث: 2021/8/16

مراجعة البحث: 2021 /7/13

استلام البحث: 2021 /5/19

DOI: <https://doi.org/10.31559/JALLS2021.3.3.2>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الاستغناء بصيغة (فَعْلَاء) عن صيغة (أَفْعَل) في باب الصِّفَةِ المشبَّهة

حسين عباس محمود الرفايعة

أستاذ دكتور- قسم اللغة العربية وأدائها- جامعة الحسين بن طلال- الأردن

drhussen948@yahoo.com

استلام البحث: 2021/5/19 مراجعة البحث: 2021/7/13 قبول البحث: 2021/8/16 DOI: <https://doi.org/10.31559/JALLS2021.3.3.2>

الملخص:

إن النمط الصَّرْفِيّ المستعمل في الصِّفَةِ المشبَّهة يقضي بأن تكون صيغة (فَعْلَاء) رديفاً لصيغة (أَفْعَل) في الألوان ، والعيوب، والحُلِّي ، ممَّا يشي بالقيمة الاختلافية- على حسب الرؤية الأسلوبية الحديثة- التي تجمع بين المتناقضين في رُبُوعٍ واحدٍ، فهاتان الصيغتان متلازمتان لا تنفك إحداها من عُرى الأخرى، إلاَّ أنَّ ثَمَّة اختراقاً يصيب هذا النمط، فيستغنى فيه عن صيغة (أَفْعَل) وتبقى صيغة (فَعْلَاء) مُنفردة بأوصاف لا حظَّ فيها لصيغة (أَفْعَل) على حَسَب ما حفظته لنا المدونة اللغوية بشكل عام، والنحوية والصرفية بشكل خاص؛ لذا فإنَّ هذا البحث يهض بتأصيل صيغة (فَعْلَاء)، والوقوف على أنظار القدامى والمحدثين، ودواعي هذا الاختراق في الألفاظ المتفق عليها في المدونة اللغوية والصرفية دون الألفاظ المختلف فيها التي ترد تارة منفردة بـ (فَعْلَاء) وفي أخرى تأتي مشتركة بين (أَفْعَل) و (فَعْلَاء).

الكلمات المفتاحية: النمط الصَّرْفِيّ؛ صيغة (فَعْلَاء)؛ المسوغات؛ الاستغناء.

المقدمة:

يظهر النمط الصَّرْفِيّ (أَفْعَل) ومؤنثه فَعْلَاء في باب الصِّفَةِ المشبَّهة، إذ تتسلط صيغة (أَفْعَل) على المذكر، وصيغة (فَعْلَاء) على التأنيث، وهاتان الصيغتان متلازمتان تمثَّلتان نمطاً لغوياً يحمل قيمة اختلافية على حَسَب النَّظَرِ الأسلوبية الحديث، إلاَّ أنَّ اطرادهما لا يسير على خطٍّ مستقيم حتى النهاية، فتمَّة انحراف يتسلل إلى هذا النمط، إذ تنفصل (فَعْلَاء) عن (أَفْعَل) في استعمال لغوية مخصصة، فيُستغنى عن (أَفْعَل)، ولم تُهمل المدونة اللغوية بشكل عام، والنحوية والصرفية بشكل خاص الإشارة إلى هذا الاستغناء، إلاَّ أنَّ تلك الإشارة جاءت متناثرة في أثناءها دون أن تنتظم في سمط واحد، ممَّا حدا بالباحث أن يجمع أشتات هذه المسألة؛ للتنبيه على دواعيها، وأنظار علماء العربية فيها وتحديد المفردات التي دارت في فلكها.

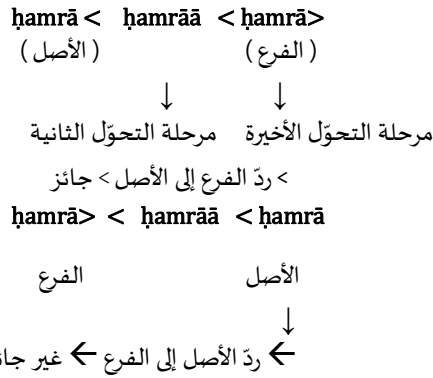
المبحث الأول: صيغة فَعْلَاء والتأصيل

ثَمَّة إشارة دقيقة توقَّرت عليها حال التأصيل لـ (فَعْلَاء) على حسب نصِّ الثمانيني، إذ ذهب إلى أنَّ أصل (فَعْلَاء) الممدودة يرجع إلى صيغة (فَعْلَى) المقصورة على حَسَب مقتضى التوسُّع، والتكثير لأبنية التأنيث؛ لتمكين صاحب المنظوم، والمنثور الفني من اختيار المتعدّد من الصيغ، ولعلَّ في ذلك توسيعاً لما ضاق من الأبنية. فأصل الصيغة (حَمْرَاء) بوزن فَعْلَاء (حَمْرَى) بوزن (فَعْلَى)، ثمَّ زيدت عليها ألف (حمرأا)، فالتقى سكانان، وهو أمر مرفوض في الاستعمال اللغوي؛ لذا وقع الإغلال بالقلب، فقلبت الألف الثانية إلى همزة، فأصبحت: (حمرأ)، هذا تصوُّر القدماء، قال الثمانيني: " وأصل (حمرأ) (حَمْرَى) على وزن (سَكْرَى) فلما أرادوا أن يكثرُوا أبنية التأنيث، ويجعلوا له صيغة ممدودة، كما جعلوا له صيغة مقصورة؛ ليتوسَّعوا بذلك في نظم الشعر، والخطابة، والسَّجع، زادوا قبل الألف التي في (حمرأ) ألفاً للمدِّ، فصارت ألف التأنيث طرفاً بعد ألف زائدة فاجتمعت ألفان، فلم يخلُ أن تجمع بينهما، أو

يسقطوهما، أو يسقطوا إحداهما، أو يحركوا إحداهما ولا يجوز الجمع بين ألفين لسكونها، ولا يجوز إسقاطهما؛ لئلا يختل معنى الاسم...⁽¹⁾.

على أنّ هذا النّظر عند القدامى قدّ تجدد ذكره في أنظار المحدثين، إذ لم يستبعد عبد الصبور شاهين أن تكون صيغة (فَعْلَاء) محوّلة عن (فَعْلَى) اعتماداً منه أنّ الممدود قدّ يُقْصَر، ولا يكون ذلك في مدّ المقصور إلّا ما حُكِم عليه بالسَّماع على ذلك نصّ بالقول: "الألف الممدودة، أو هي الفتحة الطويلة بعدها همزة: حمراء، وعاشوراء، قد تكون ناشئة عن المقصورة، فمن المعلوم أنّ كلّ ممدود يجوز قَصْرُه قياساً، وكلّ مقصور لا يمدّ غالباً إلّا سماعاً، فالحركة بين الطرفين مستمرة في الاستعمال اللغوي"⁽²⁾.

فالمحدثون يوافقون القدامى في هذه المسألة بأن يرجع الفَرع (فَعْلَاء) إلى الأصل (فَعْلَى) دون أنّ يردّ الأصل إلى الفرع؛ ولكنهم خالفوه في مسلك التعليل (لِفَعْلَاء) ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي:



لذا فإنّ القدامى قد حملوا قول الشاعر في ردّ الأصل إلى الفرع على الضرورة الشعرية⁽³⁾ (الوافر):

سَيَغْنِيَنِ النَّذِي أَغْنَاكَ عَمِّي فَلَاقَهُ زَيْدُومٌ وَلَا غِنَاءُ

فالأصل (غَنَى)، فَرُدُّ هذا الأصل إلى الفَرع (غِنَاء) ليستقيم وزن البيت.

أما اختلاف مسلك التعليل، فإنّ الدرس الصوتي الحديث لم يرتض علة القلب والإبدال في (فَعْلَاء) التي ذهب إليها القدامى من التقاء الساكنين، وقلب الألف المديّة إلى همزة، بل إنّ تشكّل الصورة في بنية الكلمة – على حسب نظر المحدثين- خضع للنظام المقطعي، فالعربية في نسيج بنيتها تنفر من المقاطع المفتوحة (ḥamrāā) وتلجأ إلى الصوت المنبور " هكذا بكلّ بساطة يفترضون القلب والإبدال، وفي كلّ هذا وذاك رؤية وموقف لسانيّ، المقطع في رؤيته البنائية يرفض مثل هذا التعليل؛ لأنّ عمليّة تحقيقه في هذا الأصل المزعوم غير جائزة... ولعلّ صوت الهمزة في الاسم الممدود قد جيء به لغرض التسهيل وإراحة النفس؛ لأنّ البناء فيه يتألف في الآخر من مقطع مفتوح، لذا لا بُدّ من الإتيان بصوت تتوافر فيه ميزة النبر يؤدي إلى إغلاق المقطع المفتوح"⁽⁴⁾.

أما معي (فَعْلَاء) أصلاً لا (فَعْلَان)، فنظر انفرد به ابن السراج – في حدود علم الباحث- (فَمَعْلَان) الذي مؤنّته (فَعْلَى) جاءت دلالته على الامتلاء والخلوّ، بينما (فَعْلَى) التي تُعَدُّ أصلاً لا (فَعْلَاء) فدالة على اللون، أو العيب، أو الخُلْي، وما ذهب إليه ابن السراج يؤدّن بأنّ (فَعْلَاء) تُعَدُّ أصلاً لا (فَعْلَى) بقطع النّظر عن الدلالة، وهو رأي مخالف لما نصّت عليه مدوّنة التصريفين من أنّ (فَعْلَى) أصل لا (فَعْلَاء)، وقد استند ابن سراج في هذا الرأي إلى مبدأ (المقايسة) المشتمل على علة الشّبه، فقد شبه صيغة (فَعْلَان) نحو: عطشان، وأصله (عطشاء) ب (صحراء)، فالجمع في كليهما على (فَعْلَى) فمورد اتّحاد جمعهما يُعَدُّ دليلاً على ذلك التّأصيل جاء في المزهري: " وفي الصّحاح قال محمد بن السري السراج: أصل (عطشان): (عطشاء) مثل: (صحراء) والنون بدل من ألف التانيث، يدلّ على ذلك أنّه جُمع على (عَطْشَى) مثل: (صحاري) وهذا أيضاً على اضطراده"⁽⁵⁾.

ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي بالتحليل الصوتي:

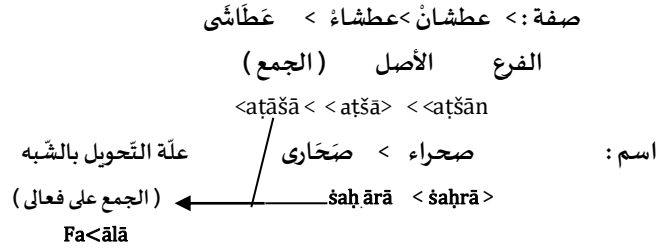
1 الثماني، عمر بن ثابت (422هـ)، شرح التصريف، تج: د. إبراهيم البيهقي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999، 321.

2 شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980، 124.

3 الفراء، يحيى بن زياد، (207هـ) المقصور والممدود، تج: عبد العزيز الميمي، دار المعارف بمصر، 28.

4 عبد الجليل، عبد القادر، علم الصّرف الصوتي، دار أزمنة، الأردن، 1998، 345.

5 السيوطي، جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تج: محمد أحمد جاد المولى ورفيقيه، دار الفكر، د. ت، 2/323.



ولست أستبعد هذا النَّظَر إذا طَبَّق على الأسماء دون الصِّفَات؛ لأنَّ (أَفْعَل) و (فَعْلَاء) تجمعان على (فَعْل) ولا حَظَّ لهما في (فَعَالِي)، وأما الأسماء، فيمكن الاستدلال على ذلك بما وقع في النَّسَب الشَّاذِّ، إذ نسبوا إلى (صنعاء) بقولهم: (صنعاني)⁽⁶⁾، فنسبوا إلى (الْقَرْح) (صنعان) وتركوا الأصل (صنعاء)، وكلَّ ذلك لا يتحقَّق في باب الوصف، ويبدو لي أنَّ الذي دفع ابن السَّراج إلى هذا النَّظَر في التَّأصيل لـ (فَعْلَاء) أنَّ المجرَّد منهما الثلاثيَّ جاء على صيغة (فَعْل) نحو: (حَمِر، و عَطَش).

ومما يعرِّز أنَّ (فَعْلِي) أصلٌ لـ (فَعْلَاء) أنَّ الأداء الاستعمالي في ألسنة الناس اليوم قد جرى في فلك نظرية التيسير والسهولة التي أشار إليها القدماء والمحدثون، إذ تكاد تختفي صيغة (فَعْلَاء) وتحلُّ في مكانها صيغة (فَعْلِي) بصرف النَّظَر عن (فَعْلَاء) إن كانت في الاسم، أو الوصف.

ومن تمام هذه المسألة ما نصَّ عليه ابن جيِّي في الخصائص أنَّ التنكير ضاربٌ بجرانه على (فَعْلَاء) في الوصف، مستثنياً من ذلك ألفاظ التوكيد التي وردت على (أَفْعَل و فَعْلَاء)؛ لأنَّ التوكيد خاضع لسلطان التعريف، فباب (أَجْمَع و جَمْعَاء) يدرج في حقل التعريف حَمَلًا له على نيَّة الإضافة إلى الضمير، وهذا المدخل في نظر ابن جيِّي دقيق المسلك، جاء في باب تلاقي اللغات: "لأنَّ باب أَفْعَل و فَعْلَاء إنما هو للصفات، وجميعها تجيء على هذا الوضع نكرات، نحو: أحمر وحمراء، و أصفر وصفراء، وأسود وسوداء، وأبلق وبلقاء، وأخرق وخرقاء وهذا كلُّه صفات نكرات، فأما أجمع وجمعاء، فاسمان معرفتان، وليسا بصفتين، فإنَّما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكِّد بها"⁽⁷⁾.

وإشارة ابن جيِّي فيها نظر تأصيليَّ بيِّن يضاف إلى ما ذكر سابقاً؛ لأنَّ التنكير أصل، والتعريف فَرَع، أما لام (فَعْلَاء)، فقد يعترها التغيير، والتحويل، فتقلب من (واو) إلى (ياء) إذا أريد بها الاسم دون الوصف، فقلها إلى (ياء) يؤذن بأمن اللبس بين الاسم والوصف؛ لأنَّ لام (فَعْلَاء) في الوصف تبقى واوًّا. قال الثماني: "فأما (فَعْلَاء)، فإذا كان وصفاً، ولامها واو صحَّت الواو فيها، قالوا: القنواء، والعشواء، والعثواء، فأما (العلياء) في قول الشاعر:

ألا يا بيتُّ بالعلياء⁽⁸⁾

فليس بتأنيث الأعلى كما قالوا: أحمر وحمراء؛ لأنَّ تأنيث الأعلى العُلْيَا، كما قالوا: الأفضل والمفضلي، فقلبوا واو العلياء ياء كما قلبوها في الدُّنيا"⁽⁹⁾.

المبحث الثاني: المسوِّغات

إنَّ مفارقة النمط اللغوي المعتاد، لا تُعدُّ انحرافاً مفاجئاً في المسيرة اللغوية يصعب تفسيره، بل لا بدُّ من مسوِّغ يؤذن بهذا الانحراف؛ لأنَّ انعدام المسوِّغ يقود إلى الاعتباط والعشوائية، وما ينبغي لألسنة العرب أن تنحرف عن نمطها دون مطلب دَلَالِي يوجه ذلك الانحراف، فترك (أَفْعَل) والإبقاء على (فَعْلَاء) يؤذن بدواعٍ دفعت إلى ذلك الخروج، ويمكن تلمس هذه الدواعي من خلال أنظار التصريفيين في المدونة التصريفية، واللغويين، ويمكن ردُّ ذلك إلى:

⁶ سقال، ديزيره، الصِّرف وعلم الأصوات، دار الصِّداقة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، 105.

⁷ ابن جيِّي، أبو الفتح عثمان، (ت: 392هـ) الخصائص، تح: محمَّد علي النَّجَّار، المكتبة التوفيقية، مصر، ط1، 2015، 409.

⁸ البيت لعمر بن قَعاس المرادي، وتمام البيت: (الوافر)

ألا يا بيتُّ بالعلياء بيتُّ ولولا خُبُّ أفلِك ما أتيتُّ

ينظر: المرزوقي، أحمد بن محمَّد (421هـ) أمالي المرزوقي، تح: د. يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1995، 220.

⁹ الثماني، شرح التصريف، 537.

1. التخصيص

إنَّ المقابل الضديَّ للتخصيص العموم أو التعميم، وقد حدَّ ابن فارس هذين المصطلحين بقوله: "والعام الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئاً، وذلك كقوله- جلّ ثناؤه- (والله خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ)⁽¹⁰⁾، وقال: (خالق كلِّ شيءٍ)⁽¹¹⁾، والخاص الذي يتخلَّل فيقع على شيء دون أشياء، وذلك كقوله- جلّ ثناؤه- (وامرأة مؤمنة إنْ وهبت نفسها للنبيِّ)⁽¹²⁾"⁽¹³⁾.

فتمَّة نعوت تُخلَّع على المؤنَّث لا يشركه فيها المذكَّر؛ لأنَّها نعوت خاصَّة بالمؤنَّث دون المذكَّر وعلى وجه الخصوص في المؤنَّث تأنيثاً حقيقياً، فإذا كان النِّظام التَّحوِّيَّ يجيز الاستعمال اللغويَّ، فإنَّ مطلب الدَّلالة يردُّ ذلك على نحو ما يطالعنا في قولهم: (امرأة تُذِياء)، ولا يقولون: (رجل أُنْدِي)، فالنِّظام التَّحوِّيَّ يجيز هذا التركيب للمذكَّر، ولكنَّ النافذة الدَّلالية تمنع ذلك، بل تدفعه؛ لأنَّ خصوصية الاستعمال متوجَّهة إلى التأنيث، فالحسن اللغوي عند العربي لا يجيز الوجه الدَّلالي للمذكَّر (أَفْعَل)، وتخصيص الدَّلالة في هذا بين: لأنَّ الصِّفَةَ تخصِّص الموصوف "ومن المبادئ الدَّلالية العامَّة التي تفسِّر علاقة الصِّفَةِ بالموصوف أنَّه لا يجوز أن يوصف الأظهر بالأخفى، والأخفى بالأعم، وهذا المبدأ مترتب على أنَّ الوظيفة الدَّلالية الأساسيّة للصِّفَةِ هي تخصيص الموصوف وتمييزه"⁽¹⁴⁾.

وقد نبّه على هذا المسوِّغ أبو عليِّ الفارسي، إذ يقول: "وقد جاء (فَعَلَاء)، ولم يستعمل (أَفْعَل) في مذكَّره إمَّا الامتناع معناها في الخِلقة..."⁽¹⁵⁾، ومن هذه الخِلقة قولهم: "امرأة قرناء، ورثقاء، وضيهاء، ومتكأء، وبظراء، وتفساء"⁽¹⁶⁾، ويبدو للباحث أنَّ هذا المسوِّغ قد أخذ مساحة كبيرة من مسائل (فَعَلَاء) على نحو ما يطالعنا في مطلب (فَعَلَاء) والدَّلالة المعنويَّة).

ولمَّا كانت (الشِّفَة) لا نظير لها في أعضاء الجسم، إذ لا مذكَّر لها؛ لذا انعدم بناء (أَفْعَل) واستغني ب (فَعَلَاء)؛ لذا قالوا: شفة ظمياء⁽¹⁷⁾، وثلثة ظمياء.

2. تحقيق أمن اللبس

يظهر هذا المسوِّغ في الميز بين مَنْ يعقل، وما لا يعقل في أوصاف المؤنَّث على (فَعَلَاء)، فقد خصَّصوا المرأة (بَفَعَلَاء) دون (فَعَلَة) لرفع اللبس بينها وبين ما لا يعقل، فقالوا امرأة حسناء، ولم يقولوا: حسنة؛ لأنَّ النعت (حسنَة) مختصَّ بما لا يعقل، وقد تنبّه إلى هذا المسوِّغ أبو القاسم محمد بن سعيد المؤدب، ونصَّ على ذلك بقوله: "ومنه ما يكون على وزن (فَعَل) نحو: حسن، وجمعه: حسان، وامرأة حسناء، ولا يقال: حسنة فرقا بينها وبين نعوت سائر الأشياء لعموم الحُسن في كلِّ شيء، ألا ترى أنَّهم قالوا للأيمان حسنة، وللجنة حسنة، ويدعو الداعي، فيقول: ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، ولا يقال: امرأة جملاء كما قيل حسناء، إلا في الشعر، قال الشاعر فيما أنشد أبو الأشهب:

فهي جملاء كبدرد ساطع بذت الخلق جميعاً بالجمال⁽¹⁸⁾

3. الحمل على النظير

يبدو لي أنَّ هذا المسوِّغ قد ظهر على استحياء؛ لقلّة سيرورته في صيغة (فَعَلَاء)، وحمل النظير على النظير يعني حمل الشيء على شبهه في اللفظ دون المعنى، (فعلياء) بوزن (فَعَلَاء) لا مذكَّر لها على (أَفْعَل)؛ لأنَّ مؤنَّث الأعلى (الغليا) بوزن (فَعَلِي)، ومثل ذلك ما انعقد على علّة الشَّبه بين الوصف المؤنَّث (دهياء) والاسم الممدود (صحراء) جاء في التكملة "وقال أبو زيد الداهية الدهياء، وداهية دهياء.... ولم يعج لشيء من ذلك (أَفْعَل)، وكأنتهم شهبوا الدهياء بالصَّحراء فقلبوا لامها كما قلبوها في العلياء، حيث لم يستعمل له أفعل"⁽¹⁹⁾.

10 النور: (45).

11 الأنعام: (102).

12 الأحزاب: (50).

13 ابن فارس، أحمد، الصحاحي في فقه اللغة، تج: السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 209.

14 محاسب، محي الدين، علم الدلالة عند العرب (فخر الرازي أنموذجاً)، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 288.

15 الفارسي، أبو علي (ت: 377هـ) التكملة، تج: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 2، 1999، 345.

16 الضامن، حاتم صالح، نصوص محققة في اللغة والتَّحو، منشورات وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، 1991، 211، وانظر: الأزهرى، محمّد بن أحمد (ت: 370هـ) تهذيب

اللغة، تج: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مادة: (قرن، ورتق، وضيهي، ومتك، وبظر، ونفس).

17 الظمياء: الذابلية مع سمرة، انظر: أحمد بن فارس، المقاييس، تج: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ت، ط، مادة: (ظي)

18 المؤدب، أبو القاسم بن محمّد بن سعيد (من علماء القرن الرابع الهجري) دقائق التصريف، تج: د. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، ود. حسين تورال، منشورات

المجمع العلمي العراقي، 1987، 87.

19 الفارسي، التكملة، 345.

4. فَعْلَاء في الميزان الدلالي

ذهبت أنظار التصريفيين إلى أنّ ما ينطبق على (أَفْعَل) ينطبق على (فَعْلَاء)، وإن انفصلت (فَعْلَاء) عن نمطها التصريفيّ، فإنها محافظة على بقائها في باب النعوت، والألوان والحليّ، كما هي الحال في (أَفْعَل)، قال سيبويه: "واعلم أنّ مؤنث كلّ أَفْعَل صفة فَعْلَاء، وهي تجري في المصدر والفعل مجرى (أَفْعَل)" (20)، ولم يقف سيبويه على تاريخيّة استعمال هذا النمط، بل اكتفى بوصفه، وأصبح فاشياً في مصنّفات النحويّين والتصريفيّين الذين جاؤوا بعده، على خلاف ما وقف عليه النّظر الصرّفيّ الحديث الذي ذهب إلى أنّ هذا النمط (أَفْعَل وفَعْلَاء) لم يكن مُغرّقاً في القدم في عربيّتنا بل هو نمط حديث على حسب ما قرّره براجشتراسر، قال: "ومما يدلّ على حداثة وزن: أَفْعَل أنّ حروف العلة تبقى سالمة فيه، نحو: أبيض، وما أوجهه إلى ذلك، فلو أنّ الوزن عتيق لكان الأخرى أن تعتلّ بعض الاعتلال تكون (ahāga >) مثلاً بدل أوج" (21).

ولست على يقين مما ذكره براجشتراسر؛ لأنّ ثمة ركماً لغويّاً كثيراً قد حفظته المدوّنة اللغويّة، لم تجر عليه القواعد الصرفيّة، وقد نبّه عليه القدامى، وجعلوا ذلك تنبيهاً على الأصل، ويبدو لي أنّ إبراهيم السامرائي قد تأثر بهذه الفكرة، أو تبنّاها على حسب مقولاته الصريحة، قال: "وقلت: إنّ المسألة تثير كثيراً من المسائل، وذلك لأنّها تبرز شيئاً من التاريخ اللغويّ، لكأنّ العربية القديمة كانت قد مرّت بمرحلة تاريخيّة لم تكن فيها مسألة الجنس في التذكير والتأنيث واضحة تمام الوضوح" (22)، وقال في موطن آخر: "وأكثر الظنّ أنّ علامة التأنيث لم تلحق هذه الألفاظ القليلة إلاّ في حقبة لاحقة للأحقاب الأولى التي لم يسجل فيها هذا الفرق بين المؤنث والمذكّر" (23).

ومهما يكن من أمرٍ، فإنّ استعمال النمط الصرّفيّ (أَفْعَل وفَعْلَاء) يختصّ فيما دلّ على: لون، أو عيب، أو خُلّيّ، وهذا محطّ اتّفاق في المدوّنة التصريفية قديمها وحديثها، وهذا الاختصاص والاستثناء دفعا صيغتي التعجب والمفاضلة إلى الخروج من دائرة اللون، والعيب، والخُلّيّ مباشرة، إلاّ بعد الاستئناس بصيغة مساعدة، قال سيبويه في باب ما لا يجوز فيه ما أفعله: "وذلك ما كان أَفْعَل، وكان لوناً، أو خُلقة، ألا ترى أنّك لا تقول: ما أحمره، ولا ما أبيضه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى ما أعشاه، إنّما تقول: ما أشدّ حرته، وما أشدّ عشاه" (24)، وقد علّل ابن عصفور لذلك بقوله: "ولذلك لم يجز التعجّب من العاهات، والألوان؛ لأنّ أفعالهما في الأصل على وزن (افعلّ)، و (افعال) وهما أزيد من ثلاثة، ولذلك لم يعلّوا حَوْل، وعَوْر، وسَوْد؛ لأنّهما في معنى حول، واسود" (25).

أ- أوصاف المرأة:

وقد أدير نعت (فَعْلَاء) على موصوفه إن كان دالاً على عاقلٍ، وقد حُصر ذلك في المرأة لما لها من حضور دائم في ذاكرة العربيّ، وقد سار نعتها على سمتين، أحدهما: يتعلق بالأوصاف المعنويّة المستحبة إلاّ أنّه ظهر على استحياء، بينما كان القدر المعلى للأوصاف المستقبحة الظاهرية، إذ خصّوا بها فِرْح المرأة، ويبدو للباحث أنّ الوقوف على الوصف المستقبّح أو المستكره لقلّة عديده، بينما ترك المستحسن والمستملح لكثرتهم، وغلبته، ولو لم يكن لذلك، لعدّدت الذاكرة العربية ذاكرة سلبية، وقد ذكرت هذه النعوت في فصول عُقدت لهذه الغاية في المدوّنة اللغويّة، على نحو ما يطالعنا به الثعالبيّ في "فصل في نعوتها المذمومة خُلُقاً وخُلُقاً" (26).

والمستخلص من الأوصاف الظاهرية المذمومة في المرأة قولهم: امرأة رثقاء، والرتقاء (27) المنضمة الفرج، أي تلاحم الشفرين خُلقة، ولا يكاد الذكر يجوز فرجها لشدة انضمامه، ومثل ذلك امرأة خُلقاء، جاء في لسان العرب، أنّها المصمتة التي لا شقّ فيها (28)، وممّا يجري في هذا المدار الدلاليّ قولهم امرأة قزّناء، جاء في التهذيب القرّناء من النساء التي في فرجها مانع يمنع سلوك الذكر فيه، فهو شيء يمنع الوطء، وهو أحد عيوب المرأة في النكاح (29).

20 سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت: 180هـ) الكتاب، تج: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط3، 1983، 27/4.

21 براجشتراسر، التطور النحويّ للغة العربيّة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ترجمة رمضان عبد التواب، ط4، 2003، 105.

22 السامرائي، إبراهيم، من سعة العربيّة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1994، 120.

23 السامرائي، من سعة العربيّة، 121.

24 سيبويه، الكتاب، 97/4.

25 ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرّب، تج: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998، 109. وانظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر (ت: 538هـ)، الأئتمودج في النحو، تج: د. حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب بالقاهرة، 159، والخوارزميّ القاسم بن الحسين (ت: 617هـ)، كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل، تج: عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1998، 113.

26 الثعالبي، عبد الملك بن محمّد (ت: 429هـ) فقه اللغة وسرّ العربيّة، تج: د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ط2، 2000، 109.

27 الجوهري، إسماعيل، حمّاد (ت: 393هـ) الصحاح، دار الحديث، القاهرة، وانظر: ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: 711هـ) لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د. ت. مادة: (رتق).

28 ابن منظور، لسان العرب، مادة (خلق).

29 الأزهريّ، محمد بن أحمد (ت: 370هـ) تهذيب اللغة، تج: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، مادة (قرن).

وأما (عَفْلَاء) فاختلَفوا في تحديدها، فمنهم من ذهب إلى أنَّها الرتقاء، ومنهم من ارتأى أنَّ العَفْل شيء مستقذر يخرج من قُبُل المرأة وإلى الثاني ذهب صاحب الصَّحاح⁽³⁰⁾، أما الثعالبي، فقد جعل دلالة العَفْلَاء والرتقاء شيئاً واحداً، قال: " فإذا كانت لا يستطيع جمعها فهي رتقاء وعَفْلَاء"⁽³¹⁾، أما وصفها بـ (متكأ) " فهي التي لم تُخْتَن، وهي البظراء، والبظر الموضع الذي يختن من المرأة، ويقطع منها"⁽³²⁾، وقد استعمل بعض هذه الأوصاف سُبَّة؛ لذلك قيل في السُّبِّ: يابن المتكأ⁽³³⁾، ويقال: يابن المُعْبَرَة: شتم، أي العَفْلَاء⁽³⁴⁾، جاء في لسان العرب لابن منظور " أنَّ رهم بنت الخزرج كانت امرأة جميلة، وكانت ضرائرها إذا سابنها يقلن لها يا عفلاء"⁽³⁵⁾، ومما يجري على هذه السَّمْت قولهم: امرأة لثياء، إذا كان قُبُلها يعرق⁽³⁶⁾، وقالوا: امرأة ضهياء، والضحياء المرأة التي لا تحيض، وتذكر المعجمات اللغوية أنَّ امرأة قابلت الحجاج تتوسل إليه أمر ابنها المحبوس "إني أنا الضهياء الدَّناء"⁽³⁷⁾.

ومن النعوت المذمومة التي خلعت على المرأة، وأصابت عضواً من أعضائها (جَدَاء) إذا كانت صغيرة الثديي⁽³⁸⁾، ذكر صاحب لسان العرب أنَّ علي بن أبي طالب قال في صفة امرأةٍ جداءٍ قَبَاء، أي خميصة البطن⁽³⁹⁾.

ومثل ذلك امرأة (مُدْشَاء) إذا لم يكن في ذراعها لحم، وهو وصف غير مستحب في نظر العربي، ويضاف إليه قولهم: امرأة زَلَاء، لا عجيذة لها⁽⁴⁰⁾، ومن رديف تلك الأوصاف قولهم: امرأة سلتاء، إذا لم تختضب، وامرأة خنَاء إذا كانت منتنة الرائحة⁽⁴¹⁾، جاء في لسان العرب، لعن - رسول الله صلى الله عليه وسلم - السلتاء التي لا تختضب، والمرهاء التي لا تكتحل⁽⁴²⁾، ومن الأوصاف المعنوية المذمومة التي التصقت بالمرأة وصفهم لها بـ (خلباء) إذا كانت خرقاء⁽⁴³⁾، وترتَّب على بعض الأوصاف السابقة حكم شرعي، إذ عُدَّ مسوِّغاً لفسخ النكاح، خصوصاً فيما يتعلق بانسداد فرج المرأة، جاء في التهذيب أنَّ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - جعل للرجل إذ وجد امرأته قرناء الخيار في مفارقتها من غير أنَّ يوجب عليه المهر⁽⁴⁴⁾، وذكر صاحب اللسان أنَّ عمر بن عبد العزيز كُتِب إليه في امرأة (خَلْقَاء) تزوجها رجل، فكتب إليه: إن كانوا علموا بذلك يعني أولياءها فأعرفهم صداقها لزوجها⁽⁴⁵⁾.

أما ما يستعمل من أوصاف النساء التي وقف عليها أصحاب اللغة، والصِّرف، مما دار في فلك (فَعْلَاء)، فقولهم امرأة عَجْزَاء إذا كانت عجيزتها عظيمة، ومثل ذلك (امرأة ثدياء) إذا كانت عظيمة الأثداء، جاء في جمهرة اللغة (امرأة ثدياء) ولا يقال: (رجل أئدى)⁽⁴⁶⁾، ويبدو لي أنَّهما وصفان مستحبتان في المرأة، إذ يمثلان مزيةً جمالية، قد استهوت الشعراء، واستوقفهم، فوظفوها في شعرهم؛ قال عنتره⁽⁴⁷⁾: (الكامل)

كُمْدَلَّة عَجْزَاء تُلْجِمُ نَاهِضاً فِي الْوَكْرِ مَوْعِيَا الشَّظَاءِ الْأَزْفَعُ

وقال كعب بن زهير⁽⁴⁸⁾: (البسيط)

هَيْفَاء مَقْبَلَةٌ عَجْزَاء مَدْبِرَةٌ لَا يُشْتَكِي قِصْرُ مَنَاهَا وَلَا طَوْلُ

30 الجوهري، الصَّحاح، مادة: (رتق).

31 الثعالبي، فقه اللغة وسرِّ العربية، 109.

32 الضامن، نصوص محقَّقة، 211.

33 ابن منظور، لسان العرب، مادة: (متك).

34 الفيروز آبادي، مجدي الدين، القاموس المحيط، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، مادة: (عقل).

35 ابن منظور، لسان العرب، مادة: (عقل).

36 ابن منظور، لسان العرب، مادة: (لثي). وانظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط.

37 ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ضهي). وانظر: الضامن، نصوص محقَّقة، 327.

38 الثعالبي، فقه اللغة وسرِّ العربية، 109. وانظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (جدد).

39 ابن منظور، لسان العرب، مادة: (جدد).

40 الثعالبي، فقه اللغة وسرِّ العربية، 109.

41 الثعالبي، فقه اللغة وسرِّ العربية، 109.

42 ابن منظور، لسان العرب، مادة: (سَلت). وانظر: الرازي، ابن أبي حاتم (ت: 327 هـ)، كتاب العلل، تج: د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مكتبة الملك فهد الوطنيَّة، ط1، 2006، رقم الحديث (19907).

43 الجوهري، الصَّحاح، مادة: (خلب). وانظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (خلب).

44 الأزهري، تهذيب اللغة، مادة: (قَرْن).

45 ابن منظور، لسان العرب، مادة: (خلق).

46 ابن دريد، محمد بن الحسن، (ت: 321 هـ) جمهرة اللغة، تج: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، مادة: (ثدي).

47 ابن شداد، عنتره، ديوان عنتره، تج: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، 266.

48 ابن كعب، زهير، ديوان زهير، تج: علي فاعور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، 1997، 61.

وقال معن بن أوس⁽⁴⁹⁾: (الطويل)

لُبَاخِيَّةٌ عَجْزَاءٌ جَمُّ عِظَامُهَا نَمَتْ فِي نَعِيمٍ وَاتَمَهَلَّ بِهَا الْجِسْمُ

وقد حفظت لنا المعجمات أنّ المرأة (الزَّلاء) التي خرجت على هذا الوصف (عجزاء) تلجأ إلى ثوب تشدُّ به على عجيزتها؛ لتظنَّ أنّها عجزاء، ويسمى هذا الأمر عندهنَّ (عُظَامَةً)⁽⁵⁰⁾ وإذا كانت المرأة جارية سميّنة، وهو وصف جماليّ، قالوا عنها: (خُوْتَاءٌ وَخُوْتَاءٌ)، قال الشاعر أميّة بن حُرثان⁽⁵¹⁾: (الخفيف)

عَلِقَ الْقَلْبَ حَيْهَا وَهَوَاهَا وَهِيَ بِكَرُّغْرِيَّةٍ خُوْتَاءٌ

أما (ظمياء) فهو وصف مستحبّ يلامس شفة المرأة، إذ تضرب إلى لون السمرة، وقد تطلق (ضمياء) على (اللثة)⁽⁵²⁾، ولا نعدم أنّ نجد وصفاً غير حسيّ، خُلع على المرأة، فقد قالوا: " امرأة حسناء، ولم يقولوا: رجل أحسن، بل قالوا رجل حَسَن، ولم يقولوا: امرأة حسنة " ⁽⁵³⁾.

ب- أوصاف الناقاة:

من طريف ما نقل في هذه المسألة أنّ الثعالبي في باب الإبل نقل عن المبرد قوله: " الناقاة بمنزلة المرأة، والبعير بمنزلة الإنسان " ⁽⁵⁴⁾، فالمرأة والناقاة تشكّلان ثنائياً حاضراً في الذاكرة العربية، إذ تُعدّان رمزاً من رموز الخصب والنماء، فكما امتدحوا المرأة، امتدحوا الناقاة، فللناقاة أوصاف اختصّت بها لا يشركها بها الجمّل، فقد قالوا: (ناقاة زُوعاء)، ولم يقولوا للذكر أروع، أي حديدة الفؤاد، وتروك بعنقها وصفتها⁽⁵⁵⁾، وهو من نعوت المدح، قال امرؤ القيس: (الكامل)

تَخْدِي عَلَى الْعَلَاتِ سَامٍ رَأْسُهَا زُوعَاءٌ مَنَسِيْمُهَا رَثِيْمٌ دَامٌ

وقال حميد بن ثور⁽⁵⁶⁾: (الطويل)

رَأْتَنِي بِنِسْعِهَا فَزَدَّتْ مَخَافَتِي إِلَيَّ الصِّدْرُوعَاءُ الْفُؤَادِ

ومما يستحسن في الناقاة (الْقَزْو)، وهو طول السنّام، جاء في الصحاح: ناقاة قرواء طويلة السنّام، ولا تقل: جمل أقرى⁽⁵⁷⁾، قال رؤبة بن العجاج⁽⁵⁸⁾: (الرجز)

تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مَغْلَاةِ الْوَهْمِ مَضُّبُورَةٌ قَرُوءٌ هَرْجَابٍ فُنُقِ

ويضاف إلى هذا قولهم: (ناقاة سَجْوَاء) إذا خُلِبَتْ سَكَنْت، قال الشاعر⁽⁵⁹⁾: (الطويل)

فَمَا بَرِحَتْ سَجْوَاءٌ حَتَّى كَأَنَّمَا تُغَادِرُ بِالزِّيَازِ بُرْسَاءً مُقَطَّعَا

إذا كان هذا الوجه المشرق في الناقاة، فإنهم لم يتناسوا الإشارة إلى أوصافها القبيحة، ممّا جاء من عيوبها على صيغة (فَعْلَاء) قولهم: (ناقاة حَنُوء)، وهو احديداب في ظُهرها، و (ناقاة جَدَاء) إذا كانت قليلة اللبن، أنشد اللحياني عن الكسائي⁽⁶⁰⁾: (الرجز)

⁴⁹ أوس، معن بن، ديوان معن بن أوس، تح: د. نوري حمودي القيسي، و د. حاتم الضامن، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، 35.

⁵⁰ ابن منظور، لسان العرب، مادة: (عجز).

⁵¹ ابن منظور، لسان العرب، مادة: (خوث).

⁵² الضامن، نصوص محقّقة، 341.

⁵³ المؤدّب، أبو القاسم بن محمد، دقائق التصريف، تح: د. أحمد ناجي ورفيقه، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987، 87، وانظر: الفارسي، كتاب التكملة، 345.

⁵⁴ الثعالبي، فقه اللغة وسرّ العربية، 54.

⁵⁵ امرؤ القيس، جندب بن حجر، الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، 1984، 116.

⁵⁶ ابن منظور، لسان العرب، مادة: (روع) ويروي: رأيتي بحلبها فصدت مخافة وفي الخيل روعاء الفؤاد فروق، انظر: ديوان حميد بن ثور، صنفه عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، 1951، 35.

⁵⁷ الجوهري، الصحاح، مادة: (قزو)،/ وابن منظور، لسان العرب، مادة: (قرو)، والفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (قرو).

⁵⁸ مجموع أشعار العرب، تح: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، دت، ط، 104. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (قرو)، وانظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (قرو)

⁵⁹ ينسب إلى الراعي النميري، ديوان الراعي النميري، شرح د. واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995، 273، انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (سجو).

يَا خَالٍ هَلَا قُلْتِ إِذْ أُعْطِيتِمِي هَيَّاكَ هَيَّاكَ وَحَنَوَاءَ الْعُنُقِ

ومن عيوب الضَّرْع (العَجَن) قالوا: (ناقة عجناء) وهو أن يرتفع الخُلف، ويكثر لحم الضَّرْع فلا يستمكن منه الحالب (61)، وقالوا: (ناقة سلياء) (62) إذا انقطع سلاها، و (ناقة جمعاء) (63)، إذا كانت مسنَّة، و (ناقة رَفَاء)، وهو أن يُشَدَّ إحليل حُلْفها، وهو من عيوب الإناث (64).

ج- أوصاف النَّخْلَة:

جاء في نعت النخلة التي تحمل سنة، وتتأخر أخرى، قولهم: (نخلة سنَّهَاء) ذكر ذلك أبو حاتم السجستاني في (باب النَّخْلَة)، وأنشد قول سويد بن الصَّامت (65): (الطويل)

فليسبت بسنَّهَاء ولا زُجْبِيَّة ولكن عرايا في السنين الجوانح

ومثل ذلك قول الشاعر (66):

كَأَنِّي وَرَخْلِي فَوْقَهَا عَشُّ طَائِرٍ عَلَى لَيْبَةِ سَوْقَاءٍ تَهْفُو فُنُونَهَا

والشَّجْرَة السَّوْقَاءُ: الغليظة السَّاقِ.

د- أوصاف الأرض:

ذهب المعجم العربي إلى أن الأرض أنثى لا مذكَّر لها (67)؛ لذا جرى عليها وصف على الصيغة (فَعْلَاء)، فقد استحسَن العرب الأرض التَّديَّة، فقالوا: (أرض تُزِيَاء)، فإذا تضامَّت الأشجار فيها، فهي (كُزْسَاء)، فإن جاءت خلواً من الشجر، فهي (سَبْتَاء)، فإن أصابها اليبس فهي (وَعْسَاء)، فإن بعدت عن الماء، فهي (لِيَاء) (68).

ومما يلحق بهذه المسألة أن وصفوا السَّحابة الممطرة مهدوء بقولهم: (ديمَّة هَطْلَاء)، جاء في التكملة: "ديمَّة هَطْلَاء، ولم نعلمهم قالوا: مطر أهطل" (69)، وأنشد المعجم على ذلك بيت امرئ القيس (70): (الرملي)

ديمَّة هَطْلَاءٌ فَمَا وَطَفُ طَبَّقِ الْأَرْضِ تَحَارَى وَتَدْرُ

ه- أوصاف الحرب ومتعلقاتها

من أوصاف الحرب ما جاء على (فَعْلَاء) نحو قولهم: (كتيبة شَهْبَاء، وجأواء، وخرسَاء) وهي نعوت مدح على نحو ما ذهب إليه أبو بكر الأنباري "يقال كتيبة شَهْبَاء، إذا كان عليها بياض الحديد وصرافؤه، وجأواء إذا كان عليها صدأ الحديد وسواده، وخرسَاء، إذا لم يسمع لها صوت من كثرة الحديد" (71).

60 ابن منظور، لسان العرب، مادة: (حَنَو). .

61 الأَصْمَعِي، كتاب الإبل، 145، وانظر: ابن قتيبة، كتاب الجرائم، 193/2.

62 الأَصْمَعِي، كتاب الإبل، 145.

63 الأَصْمَعِي، كتاب الإبل، 145.

64 ابن قتيبة، كتاب الجرائم، 231/2.

65 الضامن، نصوص محققة، 160.

66 نصوص محققة، ص 160.

67 الجوهري، الصحاح، مادة: (أرض)، ابن منظور، لسان العرب، مادة: (أرض).

68 ابن دريد، جمهرة اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ثري، كرس، سَبْت، وَعَسَن، لوي).

69 الفارسي، التكملة، 345.

70 ابن منظور، لسان العرب، والفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (هطل)، وانظر: ديوان امرئ القيس بعناية ابن دريد، جمهرة اللغة، تج: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 2004، 102.

71 ابن الأنباري، أبو بكر، كتاب المذكَّر والمؤنَّث، تج: د. محمَّد عبد الخالق عضية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1981، 262.

ومن مستلزمات الحرب الدرع والقوس، وكلاهما مؤنث لا مذكّر له؛ لذا فوصفهما يكون على صيغة (فَعْلَاء) دون (أَفْعَل)، فإذا كانت الدرع مجدولة، ومحكمة النَّسج، قالوا فيها: (جَدْلَاء و حَدْبَاء)، فإن كانت خشنة الملمس - وهو أمر يمتدح - قالوا: (قَضَاء) قال الحطيئة⁽⁷²⁾ (البيسيط)

فيه الجياد وفيه كلُّ سَابِغَةٍ جَدْلَاءٌ مُخَكِّمَةٌ مِنْ نَسْجِ سَلَامٍ

وقال كعب بن مالك⁽⁷³⁾: (الكامل)

خَدْبَاءٌ يَحْفِزُهُمَا نَجَادٌ مَهْتَدٍ صَافِي الْحَدِيدَةِ صَارِمٌ ذِي رُونِقٍ

وقال النابغة⁽⁷⁴⁾: (الطويل)

وَكُلُّ صَمُوتٍ نَزْرَةٌ تُبْعِيَّةٌ وَنَسْجٌ سُلَيْمٌ كُلُّ قَضَاءٍ ذَائِلٍ

ومُدِّحت القوس إذا كانت غليظة تقي الفارس وتحميه، بقولهم: (قَوْسٌ كَيْدَاءٌ)، قال الإسكافي: " وكبدها ما بين طرفي العِلاقة " ⁽⁷⁵⁾

أما الثوب الخشن، فقالوا فيه: (خُلَّةٌ شَوْكَاءٌ)، ولم يقولوا: ثوب أشوك، وقد اعتذر الأصمعي من معرفة (شوكاء)، وفسرها أبو عبيدة بمعنى (الخشنة، وهي ممّا يستطاب ويمتدح، جاء في التكملة " وقالوا: خُلَّةٌ شَوْكَاءٌ، قال الأصمعي: لا أدري ما يُغنى بها، وقال أبو عبيدة: يراد بها خشونة الجِدَّة " ⁽⁷⁶⁾، جاء في الصحاح قول المتنخل الهذلي⁽⁷⁷⁾: (الوافر)

وَأَكْسُو الْخُلَّةَ الشَّوْكَاءَ خِدْنِي وَبَعْضُ الْقَوْمِ فِي حُزْنٍ وَرِاطٍ

ومن متعلقات الحرب (الغارة)، وتغدو مدحاً إن كانت فاشية متفرقة؛ لذا وصفوها بـ (شَعْوَاء) فقالوا: (غارة شعواء)، أنشد ابن الأعرابي⁽⁷⁸⁾: (الرجز)

مَا وَي يَا رَبِّتَمَا غَارَةٌ شَعْوَاءٌ كَالذَّعَّةِ بِالْمَيْسَمِ

وقال ابن قيس الرقيّات⁽⁷⁹⁾: (الخفيف)

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَا تَشْتَمِلُ الشَّامَ غَارَةٌ شَعْوَاءُ

وممّا تُحمد فيه الغارة إذا كانت في ليلة مضيئة، وقد عبّروا عنها بقولهم: (ليلة ضَحِيَاءٌ، ولم يقولوا: نهارٌ أضحى) ⁽⁸⁰⁾.

72 الإسكافي، محمد بن عبد الله، مبادئ اللغة، تج: د. يحيى عباينة، و د. عبد القادر عبد الجليل، وزارة الثقافة، الأردن، ط1، 1997، 191، ورواية الديوان: فيه الرماح وفيه كلُّ سَابِغَةٍ جَدْلَاءٍ مِنْ صِنْعِ سَلَامٍ، ينظر الديوان، تج: د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، 174.

73 ابن مالك الأنصاري، كعب، الديوان، تج: سامي مكّي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 245، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (جَدَلٌ وَ حَدْبٌ).

74 ابن منظور، لسان العرب، مادة: (قَضُضٌ)، ورواية الديوان،

وَكُلُّ صَمُوتٍ نَزْلَةٌ تُبْعِيَّةٌ وَنَسْجٌ سُلَيْمٌ كُلُّ قَضَاءٍ ذَائِلٍ . ينظر: ديوان النابغة الذبياني، تج: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان، 2963، 95.

75 الإسكافي، مبادئ اللغة، 184.

76 الفارسي، كتاب التكملة، 345.

77 الجوهري، الصحاح، مادة: (حلل) ورواية الديوان للشطر الثاني: وبعض الخبر في حَزْنٍ وَرِاطٍ، ينظر ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط2، 1995، 22/2.

78 ابن منظور، لسان العرب، مادة: (شَعْوُ).

79 ابن قيس الرقيّات، عبد الله، الديوان، تج: د. عمر فاروق الطيّاع، شركة الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، 31.

80 الجوهري، الصحاح، مادة: (ضحو)، وابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ضحو).

المبحث الثالث: نتائج الدراسة

ومما توقّرت عليه نتائج هذه الدراسة:

1. أنّ صيغة (فَعْلَاء) قد استأثرت بالعيوب الظاهرية التي لاحظت فيها للمذكّر، سواء أكان في وصف من يعقل أم ما لا يعقل، وأنّ أوصاف الحُلَيّ قد ظهرت على استحياء؛ لأنّها أكثر من أن يحاط بها؛ لأنّ القليل يحفظ والكثير يترك للقياس المطّرد، دون أن يكون ذلك مأخذاً سلبياً على العقلية العربية بذكرها للعيوب دون الأوصاف المستحسنة؛ لأنّ الأشياء تُماز بضدها.
2. أنّ ثلاث الموصوف (المرأة، والناقاة، والطبيعة) شكّل هاجساً قوياً شغل ذاكرة العربيّ لما له من دلالة الخصب والنّماء؛ لذا استأثرت نوعتها بمسائل صيغة (فَعْلَاء).
3. أنّ تلك الأوصاف حُفِظت في مفردات دون توظيف لها في مادة المنظوم إلا ما ندر، على أنّ لغة التنزيل جاءت خلواً منها؛ لذا لم يُعد لها حضور استعماليّ في أسنة النّاس اليوم، إذ بقيت حبيسة المعجمات.
4. أنّ أثر اللّهجات، والتطوّر اللغويّ، وضعف استعمال أفعل لم يكن لها أثر بيّن في شواهد صيغة فَعْلَاء.
5. أنّ صيغة فَعْلَاء دون أفعل يمكن أن تُفرد لها دراسة استقصائية وإحصائية في مدار المعجم العربيّ.
6. أنّ اهتمام أصحاب النّظر الصّرفيّ قد توجّه إلى تحليل النمط الصّرفيّ (أفعل و فَعْلَاء) دون اهتمام كبير باختلاف أوصاف ذلك الاختراق، بينما انصبّ اهتمام أصحاب النّظر اللغويّ على جمع تلك الأوصاف المخصوصة (بفَعْلَاء) في صورة فصول منفردة بذكر دون تحليل.

المراجع:

1. الأزهرّي محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط11.
2. الأسترابادي، جمال الدين. شرح الشافية. تح: محمد نور الحسن ورفاقه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
3. الإسكافيّ، محمد بن عبد الله (1997). مبادئ اللغة. تح: د. يحيى عبانبة، وعبد القادر الخليل، وزارة الثقافة، الأردن، ط1.
4. الأصمعيّ، عبد الملك بن قريب (2003). كتاب الإبل. تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الإمارات.
5. امرؤ القيس (2004). النديوان. تح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2.
6. ابن الأنباري، أبو بكر (1981). كتاب المذكّر والمؤنث. تح: د. محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة.
7. ابن أوس، معن (د.ت). النديوان. تح: د. نوري حمود القيسي، ود. حاتم الضامن، مطبعة دار الجاحظ، بغداد.
8. براجشتراسر (2003). التطور النّحويّ للغة العربية. ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
9. البكوش، الطيب (1992). التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث. المطبعة العربية، تونس، ط3.
10. التونسي، محمد خليفة (1985). أضواء على لغتنا السّميحة، كتاب العربيّ. الكتاب التاسع.
11. الثعالبي، عبد الملك بن محمّد (2000). فقه اللغة وسرّ العربية. تح: د. ياسين الأيوبيّ، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ط2.
12. الثماني (1999). عمر بن ثابت، شرح التّصريف. تح: د. إبراهيم البعبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1.
13. ابن جعفر، قدامة (د.ت). جواهر الألفاظ. تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد.
14. ابن جني، عثمان (2015). الخصائص. تح: محمّد علي النّجار، المكتبة التوفيقية، مصر، ط1.
15. الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد (د.ت). الصّحاح، دار الحديث، القاهرة.
16. الحطيئة، جرويل بن أوس (1993). النديوان. تح: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1.
17. الخوارزميّ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسن (1998). كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل. تح: عادل محسن العميري، جامعة أمّ القرى، ط1.
18. ابن دريد، محمد بن الحسن (د.ت). جمهرة اللغة. تح: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
19. الذبياني، النابغة (1963). النديوان. تح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان.
20. الرازي، ابن أبي حاتم (2006). كتاب العلل. تح: د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد عبد الرحمن الجريسي، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ط1.
21. الزمخشريّ، محمود بن عمر (1417هـ). شرح الفصيح. تح: إبراهيم بن عبد الله الغامدي، جامعة أمّ القرى.
22. الزمخشريّ، محمود بن عمر (د.ت). الأنموذج في النّحو. تح: د. حسين عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة.
23. السامرائي، إبراهيم (1994). من سعة العربية. دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1.

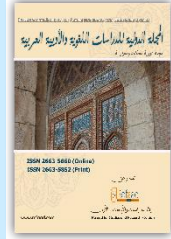
24. السامرائي، فاضل صالح (1980). معاني الأبنية في العربية. منشورات جامعة بغداد.
25. سقال، ديزيره (1996). الصِّرف وعلم الأصوات. دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، ط1.
26. سيوييه، عمرو بن عثمان (1983). الكتاب. تح: عبد السلام محمّد هارون، عالم الكتب، ط3.
27. السيوطي، جلال الدّين (د.ت). المنزه في علوم اللغة. تح: محمد أحمد جاد المولى ورفيقه، دار الفكر.
28. شاهين، عبد الصبور (1980). المنهج الصوتي للبنية العربية. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
29. الشايب، فوزي (2004). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة. عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن.
30. الضامن، حاتم صالح (1991). نصوص محقّقة في اللغة. وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد.
31. عبد الجليل، عبد القادر (1998). علم الصِّرف الصّوتيّ. دار أزمّة، الأردن.
32. ابن عصفور، علي بن مؤمن (1998). المقرب. تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1.
33. ابن فارس، أحمد (د.ت). الصحاحي في فقه اللغة. تح: السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
34. ابن فارس، أحمد (د.ت). مقاييس اللغة. تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.
35. الفارسي، أبو عليّ (1999). كتاب التكملة. تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2.
36. الفراء، يحيى بن زياد، المقصور والممدود. تح: عبد العزيز الميمني، دار المعارف، ط3.
37. الفيروز آبادي، مجد الدّين (د.ت). القاموس المحيط. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
38. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (1997). كتاب الجرائيم. تح: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق.
39. ابن قيس الرقيّات، عبد الله (د.ت). الديوان. تح: د. عمر فاروق الطّبّاع، شركة الأرقام بن أبي الأرقام، بيروت، لبنان.
40. المؤدّب، أبو القاسم بن محمّد (1987). دقائق التصريف. تح: د. أحمد ناجي القيسي ورفيقه، مطبعة المجمع العلميّ العراقي.
41. ابن مالك الأنصاريّ، كعب (د.ت). الديوان. تح: سامي مكّي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد.
42. محاسب، محيي الدّين (د.ت). علم الدلالة عند العرب (فخر الدّين الرازيّ أنموذجاً). دار الهدى، القاهرة.
43. ابن منظور، محمّد بن مكرم (د.ت). لسان العرب. دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان.
44. النّماس، مصطفى أحمد (1983). صيغة أفعل بين النحويّين واللغويّين واستعمالاتها العربية. مطبعة السعادة، القاهرة.
45. النميريّ، الرّاعيّ (1995). الديوان. شرح. د. واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط1.



www.refaad.com

المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية
International Journal for Arabic Linguistics and Literature
Studies (JALLS)

Journal Homepage: <https://www.refaad.com/views/JALS/home.aspx>
ISSN: 2663-5860(Online) 2663-5852(Print)



Dispensing with the formula of (ā>af>) – *it's a formula of* from the formula of (>la>fa) in section of the qualifying adjective

Hussein Abbas Mahmoud Alrafaiah

Prof at Department of Arabic Language and Literature, Al- Hussein Bin Talal University, Jordan
drhussen948@yahoo.com

Received : 19/5/2021 Revised : 13/7/2021 Accepted : 16/8/2021 DOI : <https://doi.org/10.31559/JALLS2021.3.3.2>

Abstract: The morphological pattern used in the qualifying adjective requiring that the formula of (ā>af>) to be a synonym of (>la>fa) in terms of colors, defectives, and ornaments, which calumniate the differential value- according to the modern stylistic- that bring together the opposites in on concept , so these two formulas correlate, one of them is not mutually exclusive, but there is a breakthrough for this pattern, dispenses with a formula (>la>fa) , and the formula(ā>af>) remains stand-alone with descriptions no portion for formula (>la>fa) according to what the linguistic blog kept for us in general, ad morphological and syntactical particularly, so this research aims to establish the formula (ā>af>), identify the opinions of ancients and modernists , and the reasons of this breakthrough in the agreed pronunciations in linguistic and morphological blog without the different pronunciations in it , which is shown sometimes separately as (ā>af>) and at other times combined between (>la>fa) and (ā>af>) .

Keywords: Morphological pattern; Formula (ā>af>); Justifications; Dispensing.

References:

1. Abn Aws, M'n (D.T). Aldywan. Th: D. Nwry Hmwd Alqysy, Wd. Hatm Aldamn, Mtb't Dar Aljahz, Bghdad.
2. Abn Dryd, Mhmd Bn Alhsn (D.T). Jmhrh Allghh. Th: Ebrahim Shms Aldyn, Dar Alktb Al'lmyh, Byrwt, Lbnan.
3. Abn J'fr, Qdamh (D.T). Jwahr Alalfaz. Th: Mhmd Mhyy Aldyn 'bd Alhmyd.
4. Abn Jny, 'thman (2015). Alkhsa's. Th: Mhmd 'ly Alnjar, Almktbh Altwfyqyh, Msr, T1.
5. Amr' Alqys (2004). Aldywan. Th: 'bd Alrhmnm Almstawy, Dar Alm'rfh, Byrwt, Lbnan, T2.
6. Abn Alanbary, Abw Bkr (1981). Ktab Almdkr Walm'nth. Th: D. Mhmd 'bd Alkhalq 'dymh, Ljnh Ehya' Altrath, Alqahrh.
7. Alastrabady, Jmal Aldyn. Shrh Alshafyh. Th: Mhmd Nwr Alhsn Wrfaqh, Dar Alktb Al'emyh, Byrwt, Lbnan .
8. Alasm'y, 'bd Almlk Bn Qryb (2003). Ktab Alebl. Th: D. Hatm Salh Aldamn, Dar Albsha'r, Alemarat.
9. Alazhry Mhmd Bn Ahmd. Thdyb Allghh. Th: Mhmd 'wd Mr'b, Dar Ehya' Altrath Al'rby, Byrwt, Lbnan, T11.
10. Albkwsh, Altyb (1992). Altsryf Al'rby Mn Khalal 'Im Alaswat Alhdyth. Almtb'h Al'rbyh, Twns, T3.
11. Brajshtrsrasr(2003). Alttwr Alnhwy Llghh Al'rbyh. Trjmh D. Rmdan 'bd Altwab, Mktbt Alkhanjy, Alqahrh, T4.
12. Aldamn, Hatm Salh (1991). Nsws Mhqqh Fy Allghh. Wzart Alt'lym Al'aly, Jam't Bghdad.
13. Aldbyany, Alnabghh (1963). Aldywan. Th: Krm Albstany, Dar Sadr, Byrwt, Lbnan.
14. Aleskafy, Mhmd Bn 'bd Allh (1997). Mbad'e Allghh. Th: D. Yhya 'Eanbh, W'ed Alqadr Alkhlyl, Wzart Althqafh, Alardn, T1.

15. Alhty'h, Jrwl Bn Aws (1993). Aldywan. Th: D. Mfyd Mhmd Qmyhh, Dar Alktb Al'lmyh, Byrwt, Lbnan, T1.
16. Aljwhry, Esmayl Bn Hmad (D.T). Alshah, Dar Alhdyth, Alqahrh.
17. Alkhwarzmy, Sdr Alafadl Alqasm Bn Alhsn (1998). Ktab Trshyh Al'il Fy Shrh Aljml. Th: 'adl Mhsn Al'myry, Jam't Am Alqra, T1.
18. Alrazy, Abn Aby Hatm (2006). Ktab Al'Il. Th: D. S'd Bn 'bd Allh Alhmyd, Wd. Khalid 'bd Alrhmn Aljrjry, Mktbt Almlk Fhd Alwtnyh, T1.
19. Alsamra'y, Ebrahym (1994). Mn S'h Al'rbyh. Dar Aljyl, Byrwt, Lbnan, T1.
20. Alsamra'ey, Fadl Salh (1980). M'eany Alabnyh Fy Al'rbyh. Mnshwrat Jam't Bghdad.
21. Shahyn, 'bd Alsbwr (1980). Almnhj Alswty Llbnyh Al'rbyh. M'sst Alrsalh, Byrwt, Lbnan.
22. Alshayb, Fwzy (2004). Athr Alqwanyn Alswtyh Fy Bna' Alklmh. 'alm Alktb Alhdythh, Erbd, Alardn.
23. Sqal, Dyzyrh (1996). Alsrf W'lm Alaswat. Dar Alsdaqh Al'rbyh, Byrwt, Lbnan, T1.
24. Sybwyh, 'mrw Bn 'thman (1983). Alktab. Th: 'bd Alslam Mhmd Harwn, 'alm Alktb, T3.
25. Alsywty, Jlal Aldyn (D.T). Alnzhr Fy 'lwm Allghh. Th: Mhmd Ahmd Jad Almwla Wrfyqyh, Dar Alfkr.
26. Altwnsy, Mhmd Khlyfh (1985). Adwa' 'la Lghtna Alsmhh, Ktab Al'rby. Alktab Altas'.
27. Alth'alby, 'bd Almlk Bn Mhmd (2000). Fqh Allghh Wsr Al'rbyh. Th: D. Yasyn Alaywby, Almktbh Al'sryh, Byrwt, Lbnan, T2.
28. Althmanyny (1999). 'mr Bn Thabt, Shrh Altsryf. Th: D. Ebrahym Alb'ymy, Mktbh Alrshd, Alryad, T1.
29. Alzmkshry, Mhmwd Bn 'mr (1417h). Shrh Alfsyh. Th: Ebrahym Bn 'bd Allh Alghamdy, Jam't Am Alqra.
30. Alzmkshry, Mhmwd Bn 'mr (D.T). Alanmwdj Fy Alnhw. Th: D. Hsyn 'bd Aljlyl Ywsf, Mktbt Aladab, Alqahrh.